مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٩

التعايش السلمي في العراق ودوره في إدارة الصراعات وتعزيز الاستقرار السياسي: دراسة تحليلية

م.م. دلشاد مدحت محمد علي
قسم القانون، جامعة كرميان، كلار، إقليم كوردستان، عراق.
dlshad.madht@garmian.edu.krd
م.م. كاروان عبد الرحمن علي البالاني
قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة كرميان، كلار، إقليم كوردستان، عراق.
karwan.palani@garmian.edu.krd
م. سامان شكر سمين عبدالله
قسم القانون، جامعة كرميان، كلار، إقليم كوردستان، عراق.
saman.shukur@garmian.edu.krd

الكلمات المفتاحية: التعايش السلمي، إدارة الصراعات، التنوع المذهبي، التنوع القومي، الاستقرار السياسي، العراق.

كيفية اقتباس البحث

علي، دلشاد مدحت محمد ، كاروان عبد الرحمن علي البالاني ، سامان شكر سمين عبدالله، التعايش السلمي في العراق ودوره في إدارة الصراعات وتعزيز الاستقرار السياسي:دراسة تحليليةمجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، أيلول ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٩ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ
مسجلة في Registered
ROAD

Peaceful Coexistence in Iraq and its Role in Conflict Management and the Promotion of Political Stability: An Analytical Study

Assistant Lecturer Dlshad Madht Mohammed Ali
Department of Law, University of Garmian, Kalar, Kurdistan Region, Iraq

Assistant Lecturer Karwan Abaulrahman Ali Palani
Department of Arabic Language, Faculty of Education, University of Garmian, Kalar, Kurdistan Region, Iraq

Lecturer Saman Shukr Smin Abdullah
Department of Law, University of Garmian, Kalar, Kurdistan Region, Iraq.

Keywords : Peaceful Coexistence, Conflict Management, Sectarian Diversity, Ethnic Diversity, Political Stability, Iraq.

How To Cite This Article
Ali, Dlshad Madht Mohammed, Karwan Abaulrahman Ali Palani, Saman Shukr Smin Abdullah, Peaceful Coexistence in Iraq and its Role in Conflict Management and the Promotion of Political Stability: An Analytical Study,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, September 2026,Volume:16,Issue 9.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

Peaceful coexistence constitutes one of the fundamental pillars for managing diversity and achieving stability in societies characterized by multiple identities. It facilitates the regulation of relations among different social groups on the basis of recognition of differences, mutual respect, citizenship, and the rejection of violence and exclusion. The significance of this concept is particularly evident in the Iraqi context, given the country's religious, sectarian, and ethnic diversity, as well as the conflicts and divisions it has experienced over the past decades, which have adversely affected social peace and political stability. Against this

backdrop, this study aims to analyze the role of peaceful coexistence in managing sectarian and ethnic conflicts in Iraq, examine its foundations within Islamic thought, and explore its relationship with social and political stability and the management of diversity. The study adopts a descriptive-analytical approach by examining the relevant literature and texts on peaceful coexistence, identifying the religious and intellectual foundations that underpin it, and subsequently applying these foundations to the analysis of the Iraqi case as an empirical context. The study also examines the role of peaceful coexistence in mitigating conflicts and promoting stability, while highlighting the institutional and societal mechanisms required to consolidate it, particularly through inclusive citizenship, political inclusion, dialogue, education, and the promotion of trust among the various components of society. The study concludes that peaceful coexistence is not merely an ethical or social value, but rather constitutes a political and societal mechanism for managing diversity and conflicts. Its consolidation contributes to strengthening political and social stability and reducing manifestations of division, exclusion, and violence. The study further concludes that the success of peaceful coexistence in the Iraqi context depends on the capacity of political, social, and educational institutions to establish an inclusive framework of citizenship, manage differences peacefully, and ensure equality in rights and duties. Such an approach can strengthen national unity and reduce the likelihood of diversity becoming a source of conflict.

الملخص

يُعد التعايش السلمي أحد المرتكزات الأساسية لإدارة التنوع وتحقيق الاستقرار في المجتمعات متعددة الهويات، إذ يتيح تنظيم العلاقات بين مكونات المجتمع على أساس الاعتراف بالاختلاف، والاحترام المتبادل، والمواطنة، ونبذ العنف والإقصاء. وتبرز أهمية هذا المفهوم بصورة خاصة في الحالة العراقية، بالنظر إلى ما يتسم به المجتمع العراقي من تعدد ديني ومذهبي وقومي، وما شهدته الدولة خلال العقود الماضية من صراعات وانقسامات أثرت في السلم الأهلي والاستقرار السياسي. وانطلاقاً من ذلك، يهدف البحث إلى تحليل دور التعايش السلمي في إدارة الصراعات المذهبية والقومية في العراق، وبيان مرتكزاته في الفكر الإسلامي، فضلاً عن تحليل علاقته بالاستقرار الاجتماعي والسياسي وإدارة التنوع. واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل الأدبيات والنصوص ذات الصلة بالتعايش السلمي، واستقراء الأسس الشرعية والفكرية التي تؤطره، ثم توظيفها في تحليل الحالة العراقية بوصفها نموذجاً تطبيقياً. كما تناول البحث دور التعايش السلمي في الحد من الصراعات وتعزيز

الاستقرار، وأبرز الآليات المؤسسية والمجتمعية اللازمة لترسيخه، ولاسيما من خلال المواطنة الجامعة، والإدماج السياسي، والحوار، والتربية، وتعزيز الثقة بين مكونات المجتمع. وتوصل البحث إلى أن التعايش السلمي لا يمثل مجرد قيمة أخلاقية أو اجتماعية، وإنما يشكل آلية سياسية ومجتمعية لإدارة التنوع والصراعات، وأن ترسيخه يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، والحد من مظاهر الانقسام والإقصاء والعنف. كما خلص إلى أن نجاح التعايش في الحالة العراقية يرتبط بمدى قدرة المؤسسات السياسية والاجتماعية والتربوية على بناء إطار جامع للمواطنة، وإدارة الاختلاف بصورة سلمية، وضمان المساواة في الحقوق والواجبات، بما يعزز الوحدة الوطنية ويحد من احتمالات تحول التنوع إلى مصدر للصراع.

المقدمة:

تُعدّ قضية التعايش السلمي إحدى الركائز الأساسية في بناء المجتمعات المستقرة والدول الحديثة، لما لها من دور محوري في تنظيم العلاقات بين مكونات المجتمع المتعددة دينياً ومذهبياً وقومياً. فالتنوع يُمثل سمة أصيلة من سمات الاجتماع الإنساني، بل يعد في كثير من الأحيان مصدرَ غنى حضاري وثقافي، غير أنّ سوء إدارته قد يفضي إلى توترات وصراعات تُهدد السلم الأهلي وتُقوض الاستقرار السياسي.

وفي ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الفكر السياسي المعاصر، وما يرافقها من أزمات مركبة ذات أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية، برزت إشكالية إدارة التنوع بوصفها تحدياً مركزياً أمام الدول، لاسيما تلك التي تتسم ببُنى مجتمعية تعددية. ومن هذا المنطلق، أصبح البحث في آليات التعايش السلمي وأُطره النظرية والتطبيقية ضرورةً ملحّة لإرساء أسس الاستقرار وتعزيز الوحدة الوطنية.

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من تناولها حالة العراق بوصفها نموذجاً تطبيقياً غنياً بالتنوع والتعددية، حيث شهدت البلاد خلال العقود الأخيرة تحديات معقدة وصراعات ذات طابع مذهبي وقومي، انعكست بشكل مباشر على بنية الدولة واستقرارها. وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم مقاربة علمية بينية تجمع بين التأصيل في الفكر السياسي الإسلامي من جهة، وأدبيات العلوم السياسية الحديثة من جهة أخرى، بهدف بلورة رؤى عملية تُسهم في إدارة التنوع وتعزيز ثقافة التعايش السلمي في المجتمع العراقي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

١.توضيح مفهوم التعايش السلمي وأبرز أسسه في الفكر الإسلامي والأطر الدستورية.

٢.بيان دور التعايش السلمي في الحد من الصراعات وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

٣.تحليل واقع التعايش السلمي في العراق وتحديد أبرز التحديات التي تواجهه.

٤.تقديم مقترحات عملية لتعزيز ثقافة التعايش وإدارة التنوع في المجتمع العراقي.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة البحث في تصاعد مظاهر الانقسام والصراع داخل المجتمعات المتعددة، نتيجة ضعف إدارة التنوع الديني والمذهبي والقومي، ولاسيما في الحالة العراقية. فعلى الرغم من وجود مبادئ دينية وأطر دستورية تدعو إلى التعايش السلمي، إلا أن تطبيقها على أرض الواقع ما يزال محدوداً، الأمر الذي ينعكس سلباً على الاستقرار الاجتماعي والسياسي. ومن هنا، يسعى البحث إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى يمكن للتعايش السلمي أن يُسهم في إدارة الصراعات وتعزيز الاستقرار في العراق؟

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال عرض مفهوم التعايش السلمي ومرتكزاته النظرية، ثم تحليل واقع هذا المفهوم في المجتمع العراقي. مع تفسير المعطيات بهدف الوصول إلى نتائج علمية ومقترحات عملية قابلة للتطبيق.

هيكلية الدراسة:

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى تمهيد وثلاثة مباحث رئيسة، فضلاً عن الخاتمة. تناول التمهيد مفهوم التعايش السلمي من خلال بيان دلالاته اللغوية والاصطلاحية، وأبرز مرتكزاته الفكرية. وخصص المبحث الأول لبيان الأسس الشرعية والفكرية للتعايش السلمي في الإسلام، من خلال تناول ما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية والتجربة الإسلامية المبكرة من مبادئ تؤكد احترام التنوع ونبذ الصراع. أما المبحث الثاني، فقد تناول دور التعايش السلمي في إدارة الصراعات وتحقيق الاستقرار، من خلال تحليل علاقته بالسلم الأهلي والاستقرار الاجتماعي والسياسي، وبيان قدرته على الحد من مظاهر الانقسام والصراع داخل المجتمعات المتنوعة. في حين خُصص المبحث الثالث للجانب التطبيقي، من خلال دراسة واقع التعايش السلمي في العراق، والتعرف على أبرز التحديات التي تواجهه، فضلاً عن بحث دور المؤسسات الدينية والسياسية والتربوية في ترسيخ قيم التعايش وإدارة التنوع. واختُتم البحث بخاتمة تضمنت أبرز النتائج التي توصل إليها البحث، إلى جانب مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في تعزيز التعايش السلمي والحد من الصراعات في العراق.

التمهيد: مفهوم التعايش السلمي لغة واصطلاحًا

أولًا: التعايش لغةً: يرجع لفظ التعايش في أصله اللغوي إلى الجذر الثلاثي (ع ي ش)، الذي يدل على الحياة وما يرتبط بها من أسباب العيش. ويُقال: «عايشه»؛ أي عاش معه وشاركه في شؤون الحياة. أما صيغة «تعايش» فجاءت على وزن (تفاعل)، وهي صيغة تفيد المشاركة والتفاعل المتبادل بين طرفين أو أكثر. ومن ثم، فإن الدلالة اللغوية للتعايش تشير إلى الاشتراك في الحياة والتفاعل بين الأفراد والجماعات، في إطار من الألفة والمودة والاحترام المتبادل، بما يتيح لهم العيش المشترك دون إكراه أو إقصاء[١].

ثانياً: مفهوم التعايش اصطلاحًا: يُعرَّف التعايش بأنه حالة من الاتفاق والتوافق الأخلاقي بين الأفراد والجماعات تُمكّنهم من العيش المشترك في إطار من السلام والقبول المتبادل، بصرف النظر عن اختلاف مواقفهم أو معتقداتهم، مع الامتناع عن الاعتداء أو الإضرار بالآخر، ضمن فضاء اجتماعي وزماني ومكاني مشترك[٢].

أما التعايش السلمي في المفهوم السياسي، فيشير إلى إقامة نمط من العلاقات المستقرة بين الأطراف المختلفة، بوصفه بديلاً عن الصراع والعداء، ولاسيما بين الجماعات أو الكيانات التي تتباين في نظمها السياسية أو توجهاتها الفكرية. وقد تطور المفهوم في السياق السياسي المعاصر ليصبح أحد الأطر التي تستند إليها الدولة في إدارة التعددية وتنظيم العلاقات بين مكونات المجتمع، بما يسهم في الحفاظ على الاستقرار وتعزيز السلم الأهلي[٣].

وفي هذا السياق، يُقصد بالتعايش أيضاً قدرة الأفراد والجماعات على العيش المشترك رغم اختلافهم في الدين أو المذهب أو الطائفة أو القومية أو غيرها من مظاهر الهوية الاجتماعية والثقافية[٤].

وعليه، فإن وصف التعايش بـ«السلمي» يؤكد أن المقصود به ليس مجرد قبول وجود الآخر، وإنما الاعتراف بحقه في الوجود والاختلاف والتمتع بحقوقه، والامتناع عن ممارسة الإقصاء أو التمييز أو العنف تجاهه بسبب معتقده أو مذهبه أو انتمائه القومي أو السياسي. ومن ثم، فإن التعايش السلمي يمثل نمطاً من العلاقات الاجتماعية والسياسية بين أفراد أو جماعات مختلفة في الهوية، يقوم على الاتصال والتفاعل والتعاون، ويهدف إلى إدارة الاختلاف بصورة سلمية، وصولاً إلى تحقيق المصالحة والاستقرار على أساس السلام والعدالة والتسامح والاحترام المتبادل[٥].

يمكن الاستنتاج أن التعايش السلمي في المنظور الإسلامي لا يقتصر على مجرد التساكن أو تجنب الصراع بين مكونات المجتمع المختلفة، وإنما يمثل نمطاً من العلاقات القائمة على الاعتراف بالآخر وقبول التنوع والتفاعل والتعاون المتبادل، في إطار من الضوابط الشرعية

والقانونية التي تكفل الحقوق والحريات، وتحظر العنف والإكراه والإقصاء، وتعمل على تنظيم الاختلافات بصورة سلمية بما يحقق المصلحة العامة ويعزز السلم الأهلي والاستقرار المجتمعي.

المبحث الأول: الإطار النظري للتعايش السلمي في الإسلام

يُعَدُّ التعايشُ السلمي مِن القيم الإنسانية والحضارية العليا التي رسخها الدين الإسلامي الحنيف؛ إذ دعا إلى نبذ العنف والاقصاء، واستبدال العلاقات القائمة على الصراع والتناحر بعلاقاتٍ تعاقدية تُبنى على الرحمة، والعدل، والاعتراف المتبادل بالكرامة الإنسانية. ولم يقف هذا المبدأ في الفكر الإسلامي عند حدود التنظير الفلسفي المجرّد، بل تجسّد في الواقع الاجتماعي والسياسي عَبْرَ نظمٍ تشريعية وممارساتٍ عملية أطّرت إدارة التنوع داخل المجتمع. ومِن هذا المنطلق، تتجلى أهمية تأصيل الإطار النظري للتعايش السلمي في الإسلام؛ بوصفه المرجعية الحاكمة لضبط العلاقات بين المكونات الدينية، والمذهبية، والقومية، ولِمَا يقدّمه مِن مقترباتٍ مقاصدية قادرة على معالجة أزمات الصراع الهوياتي المعاصر.

المطلب الأول: التأصيل الشرعي للتعايش السلمي في القرآن الكريم

تتجلى واقعية المنظومة الإسلامية وموضوعيتها في تناول القضية الدينية والعلاقات المجتمعية؛ فمع تأكيد القرآن الكريم الجازم بحقانية الدين الإسلامي وأنه الدين الخاتم المقبول عند الله تعالى، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقوله جلّ جلاله: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]؛ إلا أنه أرسى في الوقت ذاته قواعد كفالة حرية الاعتقاد، وحرمة الإكراه، وحصانة النفس، والمواطنة القائمة على العدل والبر. وتتأسس المرجعية القرآنية لإدارة التنوع والتعايش السلمي على عدة مرتكزات تشريعية وأخلاقية، وهي:

١. كفالة الحرية العقدية ونبذ الإكراه:

أكد القرآن الكريم حرية الإنسان الاختيارية في اعتناق العقيدة؛ إذ لا يُتصور إيمانٌ قائمٌ على القسر. قال تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وقال سبحانه: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩]. بل إنّ القرآن أسس لقاعدة الاعتراف بوجود الآخر وتأكيد الاستقلال العقدي دون صدام، كما في قوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦][٦].

٢. التكريم الإنساني وحرمة النفس البشرية:

جعل التشريع الإسلامي "الإنسانية" في حد ذاتها مناطاً للتكريم والحماية، بصرف النظر عن الانتماء الديني أو القومي. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠][٧].

وبناءً على هذا التكريم، جاءت النصوص الزاجرة عن المساس بحياة الإنسان؛ فورد الأمر مطلقاً بحظر القتل، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الإسراء: ٣٣]. وشدد القرآن الكريم في تنظير قيمة الروح الإنسانية في قوله تعالى: ﴿أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢]؛ إذ جاء لفظ (نَفْسًا) نكرةً في سياق الشرط، لتفيد العموم والاطلاق، فلا تختص بمسلم دون غيره[٨]. وفي هذا ردٌ صريح على اتجاهات الغلو التي تستبيح أرواح الناس وتدمر السلم الاجتماعي.

٣. إرساء قواعد العدل المطلق والقسط مع المخالفين:

أوجب الإسلام إقامة العدل وتأدية الأمانات كالتزامٍ أخلاقي وسياسي لا يتأثر بالخلاف الديني أو المذهبي. قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨].

ولم يُجز القرآن الكريم أن تحمِل الخلافاتُ والعداواتُ المسلمينَ على حيفٍ أو جور، بل جعل القسط مع المخالفين أقرب للتقوى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨]. كما أُمر النبي ﷺ بالعدل بين مختلف المكونات الكتابية عند التقاضي: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [المائدة: ٤٢][٩].

٤. إستراتيجية البر والصلح والدفع بالتي هي أحسن:

يتجاوز الفكر الإسلامي مجرد إقامة العدل إلى مراتب "البر والإحسان" والمودة المجتمعية؛ فقد أصل القرآن لمبدأ التعاون على الخير عامة: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]. وأمر بفتح أسباب الألفة مع المخالفين: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُمْ مِنْهُمْ مَوَدَّةً﴾ [الممتحنة: ٧]، وقبول المبادرات السلمية: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١][١٠].

وتجلى هذا الإحسان في تنظيم أدبيات الحوار الديني والمجتمعي بالنهي عن سب مقدسات الآخرين كي لا يفضي ذلك إلى التناحر: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨][١١]، مع الأمر بالجدال بالحسنى واللطف: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ

بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦][١٢].

٥. تطبيقات الاندماج الاجتماعي وإجارة المستأمنين:

شرع الإسلام المظاهر العملية للمخالطة والعيش المشترك؛ كإباحة طعام أهل الكتاب ومصاهرتهم العفيفة: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥]. فضلاً عن كفالة الحماية والأمان لمن يطلب الجوار من غير المسلمين لضمان استقرارهم وتأمينهم: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾ [التوبة: ٦][١٣].

ويُسْتَنْتَجُ ممَّا تقدَّم: أنَّ المنظومةَ القرآنيةَ أسَّست لـ "فلسفةٍ جَمْعيّةٍ فريدةٍ لإدارة التنوُّع"؛ إذ نجحتْ في إحداث توازُنٍ دقيقٍ ومقاصديٍّ بين "التأكيد على الحقانية العقدية للدين الإسلامي" من جهة، و"إقرار التعددية الاجتماعية والسياسية" مِن جهةٍ أخرى. فهذا الإطارُ القرآنيُّ لا ينظرُ إلى التعايش السلمي بوصفه مجرَّدَ تنازلٍ فرضتْه الظروفُ أو سياسةٍ نفعيةٍ عابرة، بل يرفعه إلى مرتبة "التزامٍ تشريعيٍّ وأخلاقيٍّ ثُماتيٍّ"؛ إذ نُقِل المفهومُ من إطاره النظري إلى ممارساتٍ واقعية تضمنُ كفالةَ الحريةِ العقدية، وحمايةَ الكرامةِ والروحِ الإنسانيةِ المجرَّدة، وتطبيقَ العدلِ والقسطِ مطلقاً دون الانحياز للهوية، وصولاً إلى بَثِّ روح البرِّ والإحسانِ في العلاقات المدنية والاجتماعية؛ وهو ما يُشَكِّلُ –في جوهره– دحضاً تفكيكياً لخطاباتِ الغلوِّ والتكفير، وإطاراً مرجعياً إسلامياً حاكماً لبناء مفهوم "المواطنة الجامعة" وإدارة الصراعات في المجتمعات المتعددة.

المطلب الثاني: التأصيل الشرعي والدستوري للتعايش في السنة النبوية والصدر الأول للإسلام

تُمثِّل السنة النبوية المطهرة –بقواعدها القولية وتطبيقاتها العملية والتقريرية– المرجعيةَ الشارحة والمجسدة لمبادئ القرآن الكريم في إدارة التنوع وتأسيس التعايش السلمي. وقد تنوعت المشاهد النبوية لتشمل الأبعاد الحقوقية، والاجتماعية، والإنسانية، والأخلاقية، كما يتبين في المحاور الآتية:

١-الحماية الحقوقية وحظر الظلم والإرهاق:

أسست السنة النبوية لمبدأ "المواطنة الحقوقية" وحصانة حقوق غير المسلمين داخل الدولة الإسلامية؛ إذ حذّر النبي ﷺ أشد التحذير من انتقاص حقوقهم أو ظلمهم، فقال: «أَلَا مَنْ ظَلَمَ مُعَاهَدًا، أَوْ انْتَقَصَهُ، أَوْ كَلَّفَهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ، أَوْ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا بِغَيْرِ طِيبِ نَفْسٍ، فَأَنَا حَجِيجُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»[١٤]. وفي هذا النص تأصيلٌ سياسي وحقوقي مبكر لحماية الأقليات والمكونات المجتمعية من أي استبداد أو إجحاف.

٢-التكريم الإنساني واحترام الكرامة البشرية:

تجلى التأصيل المقاصدي لعموم الكرامة الإنسانية في سُنة النبي ﷺ حتى في حال الموت؛ فقد ثبت عن جابر بن عبد الله أنّه قال: «مَرَّتْ بِنَا جِنَازَةٌ، فَقَامَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَقُمْنَا مَعَهُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا جِنَازَةُ يَهُودِيٍّ! فَقَالَ: إِذَا رَأَيْتُمُ الْجِنَازَةَ فَقُومُوا»[١٥]. وفي رواية أخرى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن السلف عندما استغربوا قيام الصحابة لجنازة أحد الذميين بالقادسية، ذكّروهم بقول النبي ﷺ حين قيل له إنها جنازة يهودي: «أَلَيْسَتْ نَفْسًا؟!»[١٦]. وهاتان اللفظتان تؤكدان أن المناط الحقيقي للحرمة والرعاية هو "النفْس الإنسانية" بحد ذاتها.

٣-الروابط الاجتماعية وتفعيل التكافل والتواصل:

شجعت السنة النبوية على فتح قنوات التواصل الاجتماعي والعيش المشترك عبر مساحات متعددة:

أ-عيادة المرضى: عاد النبي ﷺ الغلام اليهودي عند مرضه وقعد عند رأسه ودعاه إلى الإسلام برفق حتى أسلم[١٧]. وقد قرر شُرّاح الحديث أنّ مشروعية العيادة تتعدى المصلحة الدينية المباشرة؛ لتشمل المقاصد الاجتماعية والإحسان[١٨].

ب-قبول الهدايا والتهادي: قبل النبي ﷺ هدايا غير المسلمين؛ كما في الشاة المهدة له بخيبر[١٩]، وأمر أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها بصلة أمها المشركة وقبول هديتها[٢٠].

ج-التعاملات المالية والتجارية: استمرت المعاملات المالية القائمة على الثقة؛ إذ توفي النبي ﷺ ودرعه مرهونة عند يهودي في مقابل ثلاثين صاعاً مِن شعير لقوت أهله[٢١]؛ مما يثبت جواز المعاملات الاقتصادية وعقود المدنية مع المخالفين[٢٢].

٤-الدفع بالتي هي أحسن والحرص على الهداية والخير:

اعتمد النبي ﷺ الخطاب الأخلاقي الداعي للخير بدلاً من الدعاء بالهلاك أو إشاعة المفاصلة؛ فعن أبي موسى الأشعري قال: «كَانَ الْيَهُودُ يَتَعَاطَسُونَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ يَرْجُونَ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ: يَرْحَمُكُمُ اللَّهُ، فَيَقُولُ: يَهْدِيكُمُ اللَّهُ وَيُصْلِحُ بَالِكُمْ»[٢٣]. ولما قيل له إن قَبِيلة دَوْسٍ عصت وأبت، ودُعي إلى الدعاء عليهم، قال ﷺ: «اللَّهُمَّ اهْدِ دَوْسًا وَأْتِ بِهِمْ»[٢٤].

٥- التطبيق الدستوري والسياسي (صحيفة المدينة أنموذجاً)

تُعدّ "صحيفة المدينة" (الوثيقة الدستورية الأولى في الإسلام) التطبيقَ العملي والسياسي الأبرز لمدونة التعايش السلمي في التاريخ السياسي الإسلامي؛ إذ نظم النبي ﷺ من خلالها العلاقات المركبة بين المسلمين واليهود وسائر القبائل في المدينة المنورة. وقد تضمنت الوثيقة بنوداً ومبادئ حقوقية وسياسية متقدمة، مِن أهمها[٢٥]:

أ–الإقرار بالحرية الدينية: تأكيد مبدأ: «لِلْيَهُودِ دِينُهُمْ وَلِلْمُسْلِمِينَ دِينُهُمْ».

ب–اعتبار المواطنة الجامعة: النهم على أنّ الطوائف والمكونات المختلفة تشكل «أُمَّةً مَعَ الْمُؤْمِنِينَ» في أبعاد الحقوق والواجبات المدنية.

ج–التضامن والدفاع المشترك: الالتزام بالدفاع المشترك عن الوطن (المدينة المنورة) ضد أي عدوان خارجي، والمشاركة في التكاليف المالية المترتبة على حماية الأمن القومي.

ويُستنتَجُ ممَّا تقدَّم: أنَّ هذه النماذجَ والتطبيقاتِ النبويةَ تُؤكّدُ بما لا يدعُ مجالاً للشكِّ أنَّ التعايشَ السلميَّ في الفكر السياسيّ الإسلاميّ ليس مجرَّدَ قيمةٍ فكريةٍ أو شعارٍ نظريٍّ عابر، بل هو ممارسةٌ عمليةٌ مُؤصَّلةٌ تشريعياً وسلوكياً في السيرة النبوية والمصادر التأسيسية. وقد شكَّل هذا التأصيلُ أسبقيةً ريادية للفكر الإسلامي في بناء "دولة التعددية السياسية والاجتماعية"؛ تلك الدولة القائمة على سيادة القانون، وحصانة الحقوق، وإرساء قواعد المواطنة الجامعة، والسلم الاجتماعي المستدام.

ومِن ثَمَّ، فإنَّ استصحابَ هذه الأصول والممارسات المقاصدية يُوفّر مرجعيةً فكريةً وحقوقيةً صلبة يُمكن الاستنادُ إليها في تفكيك بؤر التوتر المذهبي والقومي، وإعادة بناء مفهوم "الدولة الجامعة" في الواقع العراقي المعاصر.

المبحث الثاني: أهمية التعايش في تحقيق الاستقرار

لا يقتصر أثر التعايش السلمي على كونه إطارا أخلاقيا أو قيمةً اجتماعيةً مجردة، بل يتجاوز ذلك ليغدو آلية بنيوية حاكمة في تشكيل الاستقرار السياسي واستدامته. فالتجارب السياسية المقارنة تُظهر أن الأنظمة التي نجحت في إدارة تنوعها الداخلي عبر ترسيخ ثقافة التعايش استطاعت أن تنتج نماذج مستقرة ومؤسسات فعّالة، في حين عانت الأنظمة التي أخفقت في ذلك من أزمات متكررة وهشاشة بنيوية في شرعيتها وأدائها. ومن هذا المنطلق، يمكن تفكيك العلاقة بين التعايش والاستقرار السياسي من خلال مجموعة من الأبعاد التحليلية التي توضّح كيف يسهم التعايش في بناء نظام سياسي متوازن وقادر على الاستمرار، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: التعايش كضمانة للسلم الاجتماعي

يُعَدُّ التعايش السلمي ركيزةً أساسيةً ومُدخلًا استراتيجيًا لتحقيق السلم الاجتماعي واستدامته داخل المجتمعات المتنوعة دينيًا وثقافيًا وإثنيًا. إذ يُظهر الاستقراء التاريخي أنّ المجتمعات التي افتقرت إلى أطر ومفاهيم جامِعة للتعايش انزلقت سريعاً نحو بؤر العنف والاهتزاز الأهلي، في حين نجحت المجتمعات التي اتخذت من التعايش مبدأً سياسياً ومؤسسياً في بناء منظومات اجتماعية مستقرة وقادرة على الاستمرار، والسلم الاجتماعي في جوهره ليس مجرد حالة عابرة أو غياب

مؤقت للنزاعات، بل هو بنية متكاملة تتطلب بيئةً قائمة على الاحترام المتبادل وإدارة التنوع؛ وهي بيئةٌ لا يمكن أن تتشكل إلا حين يُترجَم التعايش إلى ثقافة سياسية وسلوك مجتمعي سائد[٢٦].

وتتجلى الأهمية البنيوية للتعايش في كونه الضامن الأكبر لتقليل حدة الانقسامات المجتمعية وتفكيك بؤر الاستقطاب. فالمجتمعات متعددة الأعراق والأديان تواجه –بطبيعتها الهيكلية– احتمالية عالية لنشوب الصدامات الداخلية، غير أن التعايش يوفّر إطاراً للتفاعل الإيجابي يحول دون تحوّل الاختلاف الحضاري إلى صراعٍ ممتد، وعلى المستوى السياساتي، يُشكل هذا الإطار شرطاً شارحاً لتوزيعٍ عادل للحقوق والواجبات، ويُتيح إمكانية بناء الثقة بين الفئات المختلفة، ومِن ثَمّ؛ فإن ثبات مبدأ "التعايش كأصلٍ للسلم الاجتماعي" يعكس بُعداً استراتيجياً يوحي بالاستقرار المستمر لا التوافق المرحلي المؤقت[٢٧].

ومِن زاوية أخرى، يُسهم التعايش في تعزيز شبكات التضامن الاجتماعي، والتي تُعد شرطاً شارحاً لاستقرار الحياة العامة وتماسك الدولة. فالبيئات المجتمعية التي تفتقر إلى الثقة المتبادلة تعاني من هشاشة بنيوية تتسرب مباشرةً إلى مؤسساتها السياسية والاقتصادية. وفي هذا السياق، يبرز التعايش كعنصرٍ يعيد ترميم الثقة المفقودة عَبْر التشجيع على التعاون والتكامل بدلاً من التنازع والمغالبة، موضحاً العلاقة العلية والموضوعية التي تربط بين تحقق التعايش واستقرار مجتمعات التنوع[٢٨].

كما أنّ للتعايش أثراً نفسياً وسلوكياً عميقاً لدى الأفراد والجماعات؛ إذ يشعر الفرد في ظل مجتمعٍ متعايش بأنه جزءٌ لا يتجزأ من نسيجٍ وطني متماسك يضمن له الكرامة والأمن. وهذا الشعور بالانتماء يُقلل من احتمالية الانخراط في الجماعات الفرعية أو النزاعات الفئوية، ويُعزز الدافعية للمشاركة الإيجابية في البناء العام. إضافةً إلى ذلك، يُعتبر التعايش آليةً وقائيةً استباقية ضد انتشار التطرف والراديكالية؛ فعندما يغيب التعايش تتسع المساحات أمام الخطابات الإقصائية التي تُهدد السلم الأهلي، أما حين يسود التعايش، فإن هذه الخطابات تُحاصَر في فضاءٍ ثقافي وسياسي يرفض الانغلاق والتجييش الطائفي أو القومي.

وعليه، يمكن القول إنّ التعايش السلمي يُمثل الضمانة الكبرى لحماية السلم الاجتماعي في الدولة الحديثة؛ إذ لا يقتصر دوره على إدارة النزاعات ومنعها فحسب، بل يتعدى ذلك إلى بناء شبكات راسخة من الثقة والتعاون، وتعزيز المواطنة الجامعة، وفتح الآفاق أمام التنمية والاستقرار المستدام[٢٩].

المطلب الثاني: التعايش وبناء الاستقرار السياسي

يُعَدّ التعايش السلمي ركيزةً استراتيجيةً لضمان الاستقرار السياسي وبناء الدولة المتماسكة؛ إذ لا تستطيع الأنظمة السياسية أن تؤدي وظائفها بكفاءة ومقبولية في بيئةٍ يسودها الانقسام الهوياتي أو الصراع المستمر. فالاستقرار السياسي الحقيقي –وفق أدبيات العلوم السياسية والنظرية المقاصدية– لا يتحقق لمجرد فرض السلطة وأدوات الإكراه القسري، بل يتطلب الحصول على "الشرعية السياسية" القائمة على الرضا العام، وتوافق مكونات المجتمع مع النظام السياسي في إطار عقدٍ اجتماعي وسياسي يُوازن بين حقوق الأفراد والمصلحة العامة للدولة[٣٠].

ومِن هذا المنطلق، يبرز التعايش السلمي بوصفه أداة ناظمة للعلاقة بين الحاكم والمحكوم من جهة، وبين القوى السياسية والاجتماعية المتباينة من جهة أخرى؛ إذ يحدّ من سيادة النزاعات القائمة على الهويات الضيقة، ويحول دون تفكك النسيج المجتمعي، فكلّما اتسعت مساحة الاستعداد للتعايش والتفاوض بين المكونات، تعززت فرص الاستقرار وتوسعت أطر الشرعية المتبادلة، وهو ما يُؤكد أنّ التعايش ليس مجرد خيارٍ أخلاقي أو مثالي، بل هو ضرورة سياسية واقعية لحفظ كينونة الدولة واستدامتها، وانطلاقاً من ذلك، يمكن تحديد أبرز أوجه إسهام التعايش السلمي في تحقيق الاستقرار السياسي من خلال مجموعة من الآليات المترابطة، تتمثل في إدارة التعددية وتأسيس الاستقرار المؤسسي، وتعزيز الإدماج السياسي والمواطنة الجامعة، فضلاً عن زيادة مرونة النظام السياسي وبناء الثقة بين مختلف الفاعلين .وفيما يأتي بيان هذه الآليات:

أولاً: إدارة التعددية وتأسيس الاستقرار المؤسسي

تُبيّن أدبيات العلوم السياسية المعاصرة أن التباينات الدينية والمذهبية والقومية داخل المجتمعات الحديثة ليست حالة طارئة أو استثناءً، بل هي ظاهرة إنسانية طبيعية "مجتمعات متعددة" تتطلب إستراتيجيات إدارة رشيدة تُعرف بـ "التوافقية" أو "إدارة التنوع"[٣١]. وفي هذا السياق، يؤدي غياب التعايش إلى استنزاف قدرات الدولة في صراعات بينية تتسبب في ضعف الحوكمة وتعطل التنمية، في حين يُعزز التعايش قدرة النظام السياسي على الاحتواء والتكيف مع التنوع، معاكساً لبيئةٍ متوازنة تستوعب أطراف المجتمع كافة دون إقصاء[٣٢].

وقد التقت هذه الطروحات السياسية الحديثة مع الأصول المقاصدية للفكر السياسي الإسلامي؛ إذ يُعدّ "العدل المطلق" وتأمين الحريات المشروعة –كما يقرر ابن تيمية وابن خلدون– الأساس الحاكم لعمران الدول واستقرار أركانها؛ فالعدلُ عماد السلطة وسقوطه إيذانٌ بخراب العمران[٣٣]؛ لأنّه قد ثبت في التراث الفقهي السياسي أنّ الدولة العادلة تدوم وإن كانت غير مسلمة، ولا تدوم

الظالمة وإن كانت مسلمة[٣٤]. فالتعايش القائم على العدل والمواطنة يُكسب النظام السياسي استقراراً يحمي المؤسسات من هزات الانقسام.

ثانياً: الإدماج السياسي والمواطنة الجامعة بديلاً عن الإكراه

يُمكّن التعايش السلمي الأنظمةَ السياسية مِن بناء مؤسسات قادرة على احتواء التنوع وتوفير قنوات رسمية للمشاركة الفاعلة. فالأنظمة الرشيدة التي تتبنّى التعايش لا تعتمد على السلطة الغاشمة أو سياسات الهيمنة، بل توفر منصات للتعبير عن المصالح ورعاية الحقوق؛ بما يضمن إدماج جميع المجموعات القومية والمذهبية في إطار "المواطنة الجامعة المتساوية"[٣٥].

إنّ هذا الإدماج يتكفّل بتقليل احتمالات الاحتجاجات العنيفة، أو نزعات الانفصال، أو الالتجاء إلى العنف المعارض؛ لشعور جميع المكونات بتمثيلهم العادل في مؤسسات صنع القرار، ممّا يُضاعف ثقتهم بالنظام السياسي. وتتأكد هذه العلاقة الطردية بين التعايش والاستقرار في الفكر المقاصدي الإسلامي عَبْر قاعدة "درء المفاسد وجلب المصالح"؛ إذ إنّ تحقيق السلم الاجتماعي يدرأ مفسدة الفتنة والاقتتال الداخلي، ويجلب مصلحة الطمأنينة والتكامل الوطني[٣٦].

ثالثاً: مرونة النظام السياسي في إدارة الأزمات وتأمين الثقة

يُعزز التعايش السلمي من مرونة الأنظمة السياسية وقدرتها على التعامل مع الأزمات الداخلية والخارجية. فالخلافات السياسية والاجتماعية قد تنشأ نتيجة تعارض المصالح أو تباين الرؤى الفكرية، إلا أنّ وجود "ثقافة تعايشية" يوفر آليات للتفاوض، والحوار، والتسوية السلمية بعيداً عن الاحتكام للسلاح أو استغلال السلطة، كما يُسهم التعايش في بناء "الثقة السياسية" بين مختلف الفاعلين (أحزاب، وجماعات ضغط، ومكونات مجتمعية)، ويقيم توازناً دقيقاً بين الحقوق والواجبات، ولما كانت الثقة السياسية هي حجر الزاوية في كفاءة المؤسسات واستقرارها، فإنّ غيابها يُفضي –لا محالة– إلى ضعف شرعية السلطة وتنامي النزاعات البينية، ومن ثَمَّ، تصبح ثقافة التعايش الاستثمارَ الأهم في هندسة الاستقرار السياسي المؤسسي والدائم[٣٧].

يتبيّن أنّ التعايش السلمي يُعدّ شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار السياسي، من خلال تمكين النظام من إدارة التعددية، وتعزيز الإدماج، وبناء الثقة بين مكوناته. فكلما ترسخت ثقافة التعايش، ازدادت شرعية النظام ومرونته في مواجهة الأزمات، في حين يؤدي غيابه إلى تفاقم الانقسامات وعدم الاستقرار. وعليه، فإن التعايش يمثل ركيزة استراتيجية لاستدامة الدولة، خاصة في المجتمعات المتعددة.

المطلب الثالث: الأبعاد الثقافية والإنسانية للتعايش

يشكّل التعايش السلمي عنصرًا محوريًا في الحفاظ على البنية الثقافية والاجتماعية للدول؛ إذ يمثل الجسر الرابط بين التنوع البشري والاستقرار المجتمعي المستدام. فالمجتمعات الحديثة تتسم بالتعددية الثقافية والقيمية، ومِن ثَمَّ يصبح التعايش ضرورة استراتيجية؛ لتوظيف هذا التنوع في خدمة الاستقرار السياسي والاجتماعي، بدلاً من أن يتحوّل إلى ذريعة للتفرقة والانقسام. وفي هذا السياق، يُعتبر التعايش أداة منهجية تتيح للمجتمعات إدارة اختلافات بدقة، عبر بناء "نظام قيم مشتركة" يتسع للفئات كافة، ويضمن الحد الأعلى من التوافق الاجتماعي[٣٨].

بناء على تلك المعطيات، يمكن الحديث أكثر عن ذلك عبر تقسيم المطلب الى مايلي:

أولاً: بناء الهوية الوطنية الجامعة وتكريس سياسات "الاعتراف"

لا شك أنّه يُسهم التعايش في تعزيز الانتماء الوطني وتأطير الهوية الوطنية الجامعة؛ إذ يتيح للأفراد والجماعات الاعتراف المتبادل بالآخر واحترامه، مع احتفاظ كل مكون بخصوصيته الثقافية والدينية، فالتلازم بين التعايش السلمي وثبات الهوية الوطنية يعكس الطبيعة المستمرة للتعايش بوصفه عملية اجتماعية وسياسية هيكلية، لا يمكن الاستغناء عنها لاستدامة البناء المؤسسي للدولة[٣٩].

كما تبرز الأبعاد الإنسانية للتعايش السلمي مِن خلال تقديم مفهوم "سياسات الاعتراف" والمواطنة التعددية كبديل عن سياسات الصهر القسري أو التهميش الثقافي، وهذا يعزز مركزية التعايش في بناء مجتمع متوازن؛ حيث لا تشعر أي مجموعة مذهبية أو دينية أو قومية بالتهديد الفكري أو التغييب الحضاري؛ ممّا يرسخ استقرار الدولة وحصانتها الداخلية[٤٠].

ثانياً: إدارة الصراعات الثقافية والتنشئة الاجتماعية

يتيح التعايش السلمي إدارة الصراعات الثقافية بشكلٍ فعّال، عبر توفير آليات مؤسسية ومجتمعية للحوار والتفاوض بين الجماعات المتباينة. فالاختلاف في المعتقدات، والرؤى الفكرية، والعادات، إذا لم يُدَر بالتعايش والعدل، يمكن أن يتحول إلى توترات وبؤر صراع طويلة الأمد. ومن ثَمَّ، يُصبح التعايش آلية وقائية تقلل من احتمالات العنف الاجتماعي، وتحمي النسيج المجتمعي من التفتت والانقسام، فإذا تبنى المجتمع قيم التعايش، تحولت التعددية الثقافية مِن مبعث نزاع إلى مصدر إثراء وتكامل تنموي[٤١].

وفي هذا السياق، يُسهم التعايش في تطوير المنظومات التعليمية والثقافية وتوجيهها نحو إعادة تشكيل "التنشئة السياسية والاجتماعية"، بما يُكسب الأجيال الجديدة قيم التسامح واحترام الآخر. فالتعليم والتثقيف يشكّلان أدوات سيادية لنقل قيم السلم والتآخي إلى الاجيال الناشئة، وإرساء

قاعدة مجتمعية تراعي الاختلاف وتوظفه إيجابيًا في دعم السياسات الوطنية العليا، وهو ما يعكس السببية المباشرة بين إصلاح المنظومة الثقافية وتحقيق الأمن القومي المترابط[٤٢].

ثالثاً: الأمن الثقافي والحكم الرشيد

يلعب التعايش السلمي دورًا جوهريًا في تعزيز التفاهم بين الفئات المختلفة داخل المجتمع، سواء على المستويات الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية؛ إذ يخلق مناخًا مواتياً للتعاون المشترك، ويُحدّ من النزاعات الناشئة عن سوء الفهم أو التعصب الفكري، فالاستقرار الثقافي المجتمعي يُعَدّ ثمرة حتمية ومباشرة لتبني ثقافة التعايش والسلم الأهلي. ويُمكن اعتبار التعايش قيمةً إنسانية ومقاصدية أساسية تُوجه السياسات العامة في الدولة الرشيدة؛ إذ يُتيح توزيع الموارد والفرص بطريقة عادلة تضمن الشمولية. فالسياسات العامة القائمة على التعايش لا تقتصر على فرض الأمن والاستقرار المادي والقمعي فحسب، بل تمتد لتشمل تأمين "الأمن الثقافي والاجتماعي والنفسي" للمواطنين كافّة[٤٣]؛ وهو ما يلتقي مع المقاصد الشرعية في حفظ الكرامة الإنسانية وحرية الاعتقاد والتعبير، مما يجعل التعايش حجر الأساس في هندسة الاستقرار المستدام على المستويات كافة[٤٤].

فالتعايش السلمي لا يقتصر أثره على الحد من الصراعات، بل يمتد إلى بناء هوية وطنية جامعة تقوم على الاعتراف بالتنوع واحترام الخصوصيات الثقافية والدينية والقومية. كما يسهم في إدارة الاختلافات الثقافية من خلال الحوار والتنشئة الاجتماعية القائمة على التسامح وقبول الآخر، ويعزز الأمن الثقافي والاجتماعي عبر ترسيخ العدالة والمساواة والشمول. وعليه، يمثل التعايش السلمي ركيزة أساسية لبناء مجتمع متماسك ومستقر، وتحويل التنوع من مصدر محتمل للصراع إلى عامل للإثراء والتكامل والاستقرار المستدام.

المبحث الثالث

بيان دور المؤسسات الدينية والسياسية في تعزيز التعايش السلمي للعراق

يُعدّ التعايش السلمي في العراق من القضايا المحورية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة بنيته الاجتماعية المتنوعة دينياً ومذهبياً وقومياً، الأمر الذي يجعل من إدارته مسؤولية مشتركة بين مختلف الفاعلين، وفي مقدمتهم المؤسسات الدينية والسياسية. فهذه المؤسسات لا تقتصر أدوارها على الوظائف التقليدية، بل تتجاوز ذلك لتؤدي دوراً تكاملياً في توجيه السلوك المجتمعي، وبناء منظومة القيم، وصياغة السياسات العامة التي تعزز الاستقرار وتحدّ من النزاعات. ومن هنا تبرز أهمية دراسة إسهام هذه المؤسسات في ترسيخ ثقافة التعايش، سواء عبر الخطاب الديني

المؤثر أو من خلال الأطر الدستورية والتنظيمية التي تدير التعددية وتؤطرها ضمن مشروع وطني جامع. للحديث أكثر وبشكل مفصل عما سبق، سنقسم المبحث الى ما يلي:

المطلب الأول: المؤسسات الدينية وبناء ثقافة التعايش

تُؤدي المؤسسات والفعاليات الدينية دورًا محوريًا ومؤثرًا في تشكيل الوعي المجتمعي؛ كونها المرجعية الرمزية والأخلاقية الضاغطة لشرائح واسعة من الفاعلين والمواطنين، لا سيّما في المجتمعات المركبة ذات التنوع المذهبي والديني كالمجتمع العراقي. وتُعَدّ هذه المؤسسات أداةً استراتيجيةً ورئيسة لإرساء دعائم التعايش السلمي والسلم الأهلي؛ لما تمتلكه من قدرة توجيهية للسلوكيات الفردية والجماعية نحو تمثل قيم التسامح، ونبذ العنف، وإعادة ضبط الخطاب المذهبي بما يتلاءم مع مقتضيات الدولة المدنية وحقوق المواطنة[٤٥].

وقد أثبتت التحولات السياسية والاجتماعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م أنّ الخطاب الديني المعتدل يمتلك قدرة اختراق هائلة للحد من حدة الاستقطابات الطائفية، وتفكيك خطابات الكراهية، وتأطير "هوية وطنية جامعة" تسهم في ضبط الولاءات الفرعية المذهبية والقومية وإخضاعها للمصلحة الوطنية العليا[٤٦]. ولبيان ذلك بشكل أكثر تفصيلاً، يمكن تناول هذا الدور على النحو الآتي:

أولاً: ترشيد الخطاب الديني وإعادة بناء الفضاء العمومي

تتجلى المكانة الهيكلية للمؤسسات والمراجع الدينية من خلال آليات التأثير الفكري اليومي والأسبوعي؛ كخطب الجمعة، والبيانات والفتوى الرسمية الصادرة عن المرجعيات، والأنشطة المجتمعية المباشرة. فحين تُصاغ هذه الخطابات بأسلوب المعتدل الذي يقر بـ "المواطنة المتساوية" ويحترم خصوصيات "الآخر"، فإنها تُسهم في إعادة تشكيل "الفضاء العمومي" وتحصينه، مما يُجرّد الخطابات المتطرفة والإقصائية من مشروعيتها الدينية والأخلاقية، ويُعيد بناء جسور الثقة بين المكونات المجتمعية[٤٧].

إنّ التأكيد المستمر في الخطاب الديني المعتدل على أن "التعايش هو الركيزة الأساسية لاستقرار الدولة" يُكرس هذا التعايش بوصفه قيمة بنيوية مستمرة، ومبدأً إسلامياً ومقاصدياً ثابتاً، وليس مجرد مناورة سياسية أو مهادنة فرضتها الظروف الاجتماعية الطارئة[٤٨].

ثانياً: الوساطة الدينية وإدارة الأزمات في التجربة العراقية

تمتلك المؤسسات الدينية قدرة وساطة استثنائية أثناء تصاعد الأزمات السياسية والانقسامات الاجتماعية. فغالباً ما تنشأ الأزمات المركبة جراء ضعف قنوات التواصل السياسي الرسمي، أو

انعدام الثقة بين الفاعلين؛ وحينها تتدخل المرجعيات الدينية الحكيمة؛ لتوفر منصات محايدة للتفاوض، واقتراح التسويات السلمية، وحماية النسيج الاجتماعي من التفكك والاقتتال الأهلي[٤٩].

وتُقدّم التجربة العراقية المعاصرة نموذجاً واضحاً لأهمية التعايش السلمي في مواجهة الصراعات والانقسامات المجتمعية؛ إذ برزت خلال الأزمات التي شهدها العراق دعوات ومواقف اجتماعية ووطنية ركزت على الوحدة الوطنية، وضبط النفس، وحرمة الدم العراقي، ونبذ العنف الطائفي والقومي. وقد برزت أهمية هذه القيم بصورة خاصة عقب أحداث تفجير مرقدي الإمامين العسكريين في سامراء عام ٢٠٠٦، وما رافقها من تصاعد حدة الاحتقان الطائفي، وكذلك خلال مواجهة تنظيم داعش الإرهابي منذ عام ٢٠١٤، حيث أسهمت الدعوات إلى التماسك المجتمعي ورفض الانقسام في الحد من اتساع دائرة الصراع على أسس مذهبية أو قومية، والتأكيد على وحدة المجتمع العراقي وحق جميع مكوناته في الأمن والكرامة والمواطنة[٥٠].

ثالثاً: التربية الدينية والمبادرات الثقافية لتحصين المجتمع

تتجاوز الأدوار الوظيفية للمؤسسات الدينية حدود رد الفعل أثناء الأزمات لتصل إلى البناء الوقائي المستدام؛ وذلك من خلال إطلاق مبادرات تعليمية، وثقافية، وتوعوية تهدف إلى ترسيخ قيم التسامح والتعايش في المدارس، والجامعات، والمراكز المجتمعية. فالإصلاح الديني والتربوي يُسهم في تقديم رؤية المنهج التجديدي المعتدل للنصوص الدينية؛ ممّا يُنمي التفكير العقلاني، ويُنمي المناعة الفكرية لدى النشء ضد شائعات ومسلمات الخطاب الطائفي والمغالي[٥١].

إنّ الشمولية في الطرح التربوي الديني، المرتكزة على ربط قيم الأخلاق والدين بمتطلبات المواطنة والتنمية الشاملة، تجعل من المؤسسة الدينية شريكاً رئيسياً للمؤسسة السياسية في هندسة الاستقرار المستدام، وبناء الدولة العراقية القوية[٥٢].

يتضح مما تقدم أن المؤسسات الدينية في العراق تمثل ركيزة أساسية في بناء ثقافة التعايش السلمي، من خلال قدرتها على التأثير العميق في الوعي المجتمعي وتوجيه السلوك الجمعي نحو الاعتدال والتسامح. فقد أسهمت هذه المؤسسات، عبر ترشيد الخطاب الديني، وممارسة دور الوساطة في الأزمات، وتبني برامج تربوية وثقافية، في الحد من النزاعات الطائفية وتعزيز الهوية الوطنية الجامعة. وعليه، فإن فاعلية المؤسسة الدينية لا تكمن فقط في دورها الوعظي، بل في قدرتها على التحول إلى قوة اجتماعية إصلاحية تسهم في تحقيق الاستقرار المستدام، بالشراكة مع بقية مؤسسات الدولة.

المطلب الثاني: المؤسسات السياسية وإدارة التعددية

تُؤدي المؤسسات السياسية الرسمية (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية) الدور التنفيذي والهيكلي الرئيس في إدارة التعددية الاجتماعية والثقافية والسياسية؛ إذ تقع على عاتقها مسؤولية صياغة القوانين والسياسات العامة التي تضمن التمثيل العادل والمشروع لجميع مكونات الشعب العراقي. وفي سياق التجربة السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣م، تتجلى أهمية المؤسسات الرسمية في ابتكار آليات مشاركة فعّالة، وتوزيع السلطات، وضمان إدماج مختلف القوى القومية والمذهبية في عملية صنع القرار السياسي[٥٣].

ويرتبط نجاح هذه المؤسسات ارتباطاً شرطياً ومباشراً بمدى قدرتها على استدامة التعايش السلمي؛ فكلما ارتفعت كفاءة البناء المؤسسي في تحقيق العدالة والتمثيل المتوازن، تعززت ثقة المواطنين بالنظام السياسي، وتضاءلت دوافع النزاع والتهميش والانقسام الهوياتي[٥٤]. وفي ضوء ذلك، يمكن تناول دور المؤسسات السياسية في إدارة التعددية من خلال ثلاثة أبعاد مترابطة تتمثل في الآتي:

أولاً: المؤسسات الرسمية بوصفها ساحات للحوار والتكامل الدستوري

تُمثل المؤسسة التشريعية (مجلس النواب العراقي) الساحة الدستورية الرئيسة للحوار والتفاوض السياسي بين القوى الممثلة للمكونات؛ إذ يُتيح البرلمان للأطراف المتنوعة التعبير عن مصالحها وتطلعات القواعد المجتمعية؛ عبر أدوات قانونية وسلمية، بعيداً عن الاحتكام للشارع أو السلاح، وفي المقابل، تتولى السلطة التنفيذية (الحكومة) مسؤولية إنفاذ السياسات العامة وتحقيق العدالة التوزيعية، ممّا يُحد من أسباب الاحتقان والمشاعر بالتهميش. فالتلازم المؤسسي يُثبت أنّ الإدارة الكفؤة للتنوع عَبْر مؤسسات دستورية جامعة هي الشرط الشارح والمباشر؛ لاستدامة الاستقرار السياسي وتأطير التعايش العملي[٥٥].

ثانياً: التحديات البنيوية وإصلاح نظام "المحاصصة الطائفية"

تواجه المؤسسات السياسية العراقية تحديات معقدة تُقلل من كفاءتها في إدارة التنوع، وفي مقدمتها تكريس نظام "المحاصصة الطائفية والمكوناتية" في توزيع المناصب والموارد؛ وهو النظام الذي يُحوّل التعددية في كثير من الأحيان مِن حالة إثراء إلى مصدر زبائنية واستقطاب حزبي[٥٦].

ومِن ثَمَّ، يُصبح إصلاح الهياكل المؤسسية ضرورة وطنية حتمية، وذلك مِن خلال الانتقال التدريجي نحو تعزيز مبدأ "المواطنة الجامعة"، وتوسيع أطر المشاركة الشاملة، وتفعيل مبدأ سيادة القانون فوق جميع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين. وإنّ وجود مؤسسات دولة قوية ومستقلة؛ يُعد الضمانة الوحيدة لتحويل التنوع القومي والمذهبي، مِن مبعث تهديد إلى عنصر قوة واستقرار استراتيجي[٥٧].

ثالثاً: أثر الإدماج السياسي في الحد من النزاعات المسلحة

تُظهر دراسات الحالة العراقية أنّ خيار الإدماج السياسي الشامل للمكونات الرئيسة (الشيعة، السنة، الكورد والأقليات الأخرى) في المؤسسات الدستورية –رغم الثغرات الإجرائية– كان له الأثر البالغ في كبح جماح الصراعات المسلحة، وتفكيك بنى العنف الأهلية عقب أحداث عام ٢٠٠٣م[٥٨].

فقد أتاح تمثيل هذه القوى في أجهزة السلطة وتوزيع الهيئات السيادية إيجاد "أرضية توافقية مشتركة" للحوار وتجاوز الأزمات الحادة، وهو ما يُبرهن على أن المؤسسات السياسية عندما تُدار بمنطق الشراكة والمواطنة، تُصبح المحرك الفعلي للتعايش السلمي والتكامل الوطني في العراق.

يستنتج أن المؤسسات السياسية تمثل الإطار العملي والتنفيذي لإدارة التعددية في العراق، إذ تعتمد استدامة التعايش السلمي على مدى كفاءتها في تحقيق العدالة، وضمان التمثيل المتوازن، وتفعيل سيادة القانون. ورغم ما حققته من إنجازات في إدماج المكونات المختلفة ضمن العملية السياسية، إلا أن التحديات البنيوية، وعلى رأسها نظام المحاصصة، ما تزال تقيد فاعليتها وتحدّ من قدرتها على تحقيق المواطنة المتساوية. لذلك، فإن إصلاح هذه المؤسسات وتعزيز استقلاليتها وكفاءتها يعد شرطاً أساسياً لتحويل التنوع إلى عنصر قوة، وضمان الانتقال من التوافق الهش إلى الاستقرار المستدام القائم على الشراكة الوطنية الحقيقية.

المطلب الثالث: التكامل بين المؤسسات الدينية والسياسية

لا يمكن تحقيق التعايش السلمي وبناء الاستقرار المستدام في العراق بمعزل عن وجود تنسيقٍ عضوي وفّعال بين المؤسسات الدينية والسياسية؛ إذ يُؤدي كل طرف منهما دوراً تكاملياً يُغذي الآخر. فالمؤسسات والمرجعيات الدينية تُسهم في ترسيخ القيم الأخلاقية، وتكريس قواعد السلم الأهلي، وتهيئة البيئة المجتمعية للقبول بالآخر، في حين تتولى المؤسسات السياسية والرسمية تحويل تلك المبادئ إلى سياسات عملية وقوانين ملزمة؛ كقوانين مناهضة الكراهية، وتأمين التمثيل العادل للمكونات، ورعاية حقوق الأقليات[٥٩].

وتُظهر القراءة التحليلية للتجربة العراقية أنّ غياب التنسيق أو تقاطع الخطابات بين المؤسستين يُفضي إلى اضطراب الفضاء العمومي؛ فحين تُنادي المؤسسات الدينية بالوحدة الوطنية والمواطنة وتفشل المؤسسات السياسية في تجسيد ذلك سلوكياً وتطبيقيًا، يتولّد الانفصام المجتمعي وتضعف ثقة المواطنين بأجهزة الدولة[٦٠].

أولاً: مجالات التعاون الشامل وبناء المصالحة المجتمعية

يمتلك الفاعلان الإسلامي والسياسي مجالات متعددة لإنشاء شراكات استراتيجية؛ تتصدرها "مشروعات المصالحة الوطنية المجتمعية"، ومبادرات الحوار الوطني، وبناء المناهج التربوية والتعليمية التي تُرسخ قيم الاعتراف والتسامح. كما يُتيح التنسيق استثمار "الشرعية الرمزية والروحية" التي تتمتع بها المرجعيات الإسلامية في العراق؛ لدعم القوانين والتشريعات التنموية والسياسية الصادرة عن المؤسسات الرسمية؛ ممّا يمنح القرارات الحكومية مقبوليّة مجتمعية أوسع، ويُيسّر تطبيقها وتنفيذها على المدى البعيد[٦١].

ثانياً: الآليات المشتركة لإدارة الأزمات والحد من النزاعات

ويُمكن للمؤسسات الدينية والسياسية تأسيس هياكل أو مجالس حوارية مشتركة تُعنى بمعالجة النزاعات المحلية، وتيسير التفاوض بين الأطراف المتصارعة، ووضع استراتيجيات استباقية للحد من التوترات العرقية والطائفية، إنّ وجود هذه الآليات التنسيقية يضمن إنزال قيم التعايش السلمي من أطرها النظرية وشعاراتها المجرّدة إلى تطبيقات وإجراءات واقعية تعزز الاستقرار، وتحمي الدولة والمجتمع من مخاطر التفتت[٦٢].

يتبين مما تقدم أن التكامل بين المؤسسات الدينية والسياسية يعد شرطاً بنيوياً لا غنى عنه لترسيخ التعايش السلمي في العراق؛ إذ إنّ كلّاً منهما يؤدي وظيفة مكمّلة للأخرى ضمن منظومة متكاملة لإدارة المجتمع والدولة. فالمؤسسة الدينية تهيئ الإطار القيمي والأخلاقي، وتمنح الشرعية الرمزية لخطاب الوحدة والتسامح، في حين تضطلع المؤسسة السياسية بترجمة تلك القيم إلى تشريعات وسياسات عملية قابلة للتطبيق. وعليه، فإن نجاح هذا التكامل مرهون بوجود تنسيق فعّال وآليات مؤسسية مشتركة، تضمن انسجام الخطاب مع الممارسة، وتمنع الازدواجية التي قد تُضعف الثقة المجتمعية، مما يجعل من الشراكة بين الطرفين ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار والمصالحة الوطنية المستدامة.

المطلب الرابع: أبعاد التعايش في السياسة العراقية

يُعد التعايش السلمي مركباً استراتيجياً وحيوياً في السياسة العراقية المعاصرة؛ إذ يُمثل الضمانة البنيوية لاستقرار الدولة وتأطير الهوية الوطنية الجامعة في مواجهة دعوات التفتيت والانقسام الهوياتي. وتتجلى أبعاد التعايش وتأثيراته السياسية عبر ثلاثة مستويات رئيسية متكاملة (اجتماعية، ومؤسسية، ورمزية)، يرفد بعضها بعضاً لتأمين الاستقرار الشامل. ولتوضيح تلك المستويات بشكل أكثر تفصيلاً، يمكن تناولها على النحو الآتي:

أولاً: المستوى الاجتماعي (السلم الأهلي والمواطنة اليومية)

ينصرف المستوى الاجتماعي إلى تنظيم وتأطير العلاقات البينية بين مختلف مكونات المجتمع العراقي (مذهبية، وإثنية، وثقافية). فالتعايش السلمي على هذا المستوى يعمل على الحد من الاحتقانات الطائفية والعرقية، ويُخلق مناخاً مواتياً للحوار المجتمعي والعيش المشترك.

وتتجلى التطبيقات العملية لهذا البعد في الأحياء والمدن العراقية المختلطة (كبغداد، وكركوك، ومناطق ديالى وسهل نينوى)؛ حيث أتاح التعايش المجتمعي تنظيم أنشطة ثقافية، وتعليمية، ومدنية مشتركة، أسهمت في ترميم الفجوات بين الطوائف وتقليل الاحتكاكات، وهذا يُبرهن على قدرة القاعدة المجتمعية على تأسيس سلام قاعدي متين مرتكز على الاحترام المتبادل والمواطنة اليومية، بعيداً عن خطابات التحريض[٦٣].

ثانياً: المستوى المؤسسي (إدارة التنوع والهندسة الدستورية)

يتعلق المستوى المؤسسي بقدرة أجهزة الدولة الدستورية على ترجمة قيم التعايش إلى سياسات عامة وإجراءات هيكلية. فالمؤسسات السياسية الرسمية (مجلس النواب، والحكومة الاتحادية، والسلطة القضائية) معنية بإدارة التنوع، وصياغة التشريعات الناظمة للحقوق والواجبات، وضمان التمثيل المتوازن[٦٤].

وفي العراق، أسهم إدماج مختلف القوى السياسية في هياكل الدولة بعد عام ٢٠٠٣م –رغم التحديات الإجرائية– في امتصاص الاحتقان الطائفي، وتوفير فرص للمشاركة في صنع القرار وتوزيع الموارد التنموية، وتنعكس كفاءة هذا المستوى في سن التشريعات الراعية لتمثيل الأقليات، وضمان العدالة في التوظيف الحكومي، وإصدار قوانين إدارة التنوع التي تجعل التعايش ممارسة سياسية واقعية[٦٥].

ثالثاً: المستوى الرمزي (الثقافة السياسية والتوافق القيمي)

يُمثل المستوى الرمزي البعد الثقافي والنفسي والجمالي للتعايش؛ إذ يعكس مدى قبول المجموعات المجتمعية لبعضها البعض تحت "الهوية الوطنية الجامعة". فالرمزية في السياسة تشكّل الرأي العام، وتُضفي الشرعية على قرارات السلطة، وتُضعف نزعات الانفصال والتمرد، وتظهر أهمية هذا البعد في الإعلام الوطني الملتزم، والخطاب السياسي والإرشادي الذي يركز على الوحدة والذاكرة الوطنية المشتركة، والاحتفاء بالتنوع الحضاري للعراق؛ ممّا يرسخ الوعي الجمعي بأهمية التعايش بوصفه مقوماً كلياً لحفظ كيان الدولة[٦٦].

رابعاً: التكامل الهيكلي بين المستويات الثلاثة

يكتمل الأثر السياسي الاستراتيجي للتعايش السلمي عندما تتكامل المستويات الاجتماعية والمؤسسية والرمزية؛ بحيث تتحول القيم الأخلاقية والتاريخية إلى سياسات عملية ملزمة. وهنا يبرز دور التكامل بين المؤسستين الدينية والسياسية؛ إذ تُصاغ المبادئ الدينية والأخلاقية الداعية للتسامح في خطابات مجتمعية مقبولة، بينما تتولى المؤسسات السياسية تقنينها وتنفيذها في المناهج التعليمية والسياسات العامة[٦٧].

خامساً: أثر التعايش السلمي في الاستقرار الشامل

ينعكس التفعيل المتكامل لأبعاد التعايش السلمي إيجابياً على الأمن القومي العراقي والاستقرار الشامل؛ إذ يُقلل مِن احتمالات الصراع المسلح، ويُعزز الثقة السياسية بين المواطن والنظام السياسي، ويُحول التنوع مِن نقطة ضعف واستقطاب خارجي إلى مصدر قوة وحصانة مجتمعية، واستقرار مستدام[٦٨].

يُستنتج أن التعايش السلمي في السياسة العراقية ليس مفهوماً نظرياً مجرداً، بل هو منظومة متعددة الأبعاد تتكامل فيها المستويات الاجتماعية والمؤسسية والرمزية لتشكّل إطاراً شاملاً للاستقرار الوطني. فنجاح التعايش على المستوى الاجتماعي يُعزز السلم الأهلي ويُرسخ المواطنة اليومية، بينما يضمن المستوى المؤسسي تحويل هذه القيم إلى سياسات وتشريعات عادلة، في حين يسهم المستوى الرمزي في بناء ثقافة سياسية جامعة تدعم وحدة الدولة. وعليه، فإن تحقيق الاستقرار الشامل في العراق يتطلب تفعيل هذا التكامل بين المستويات السابقة، بما يُحول التنوع إلى مصدر قوة استراتيجية، ويحد من احتمالات النزاع والانقسام.

الخاتمة:

وفي نهاية البحث، تبينت لنا جملة مِن النتائج، أبرزها فيما يأتي:

أولاً: النتائج

١.إنّ التعايش السلمي في الفكر الإسلامي، يُعد أصلاً مقاصدياً وفقهياً ثابتاً يرتكز على تكريم الإنسان وحرية الاعتقاد، ودرء المفاسد؛ لحفظ العمران، واستقرار الدولة.

٢.يُمثل التعايش السلمي الضمانة البنيوية الأولى لتحقيق السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي وتنمية الأبعاد الثقافية، مُحوّلاً التنوع المكوناتي من بؤرة صراع إلى عنصر إثراء حضاري.

٣.إنّ المرجعيات والمؤسسات الدينية المعتدلة شكلت حائط الصد الأول أمام خطابات التكفير والتحريض، وأسهمت فتواها وإرشاداتها الوطنية في صون الدم العراقي في أحلك الأزمات.

٤.كشفت الدراسة أنّ قدرة المؤسسات الرسمية على إدارة التنوع تتوقف على تفعيل المواطنة وسيادة القانون، مبينةً أن صيغ المحاصصة المكوناتية الضيقة تزيد من هشاشة الدولة واستقطابها.

٥.إنّ النجاح في إدارة الصراعات المذهبية والقومية مرهون بالتكامل؛ إذ تُوفر المؤسسة الدينية "الشرعية الرمزية والأخلاقية"، بينما تتولى المؤسسة السياسية تحويلها لسياسات وقوانين ملزمة.

٦.أثبتت الدراسة أنّ التعايش يمارس دوره في السياسة العراقية عَبْر ثلاثة أبعاد متكاملة: اجتماعي (عيش مشترك)، ومؤسسي (إدارة تنوع وضمان حقوق)، ورمز (توافق قيمي وهوية جامعة).

ثانياً: التوصيات

بناءً على النتائج السالفة، تُوصي الدراسة بالآتي:

١.التوصية بإنشاء هيئة أو مجلس استشاري وطني يضم ممثلين عن المرجعيات الدينية والمؤسسات السياسية والأكاديميين وتمثل كافة مكونات المجتمع العراقي؛ لوضع استراتيجيات استباقية تُعالج النزاعات المحلية المذهبية والقومية قبل تفاقمها.

٢.دعوة المؤسسات التعليمية والدينية إلى استثمار الطرح الإسلامي السياسي المعتدل، وإدماج مفاهيم التعايش والمواطنة وحقوق الأقليات في المنظومة التعليمية والخطاب الثقافي والإعلامي.

٣.سن تشريعات صارمة تجرّم التمييز والتحريض الطائفي والقومي في الوسائل الإعلامية والرقمية، وتمنع استغلال العواطف المذهبية أو الإثنية في التنافس السياسي والانتخابي.

٤.العمل على إصلاح البنية السياسية عَبْر المغادرة التدريجية للمحاصصة المكوناتية، واعتماد معايير الكفاءة، وتطبيق سيادة القانون فوق جميع الفاعلين؛ لكونه الضمانة الوحيدة لاستدامة السلم والتنمية.

الهوامش

[١] يُنظر: ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب، ج٣، ص٣٩٣؛ مجمع اللغة العربية. المعجم الوسيط، ص٦٤٦.

[٢] ينظر: الشهري، عبد الهادي بن محمد. التعايش والتسامح مع غير المسلمين: دراسة استنباطية تطبيقية على الأنظمة السعودية، ص٥٣؛ وإبراهيم، سعد حميد. التعايش السلمي في الفكر الغربي والإسلامي المعاصر: دراسة مقارنة، ص٣٧٨.

[٣] ينظر: مجموعة من أساتذة معهد الفلسفة بأكاديمية العلوم السوفيتية. مشكلة الحرب والسلام، ص٢٥.

[٤] ينظر: الحديثي، عبدالله حسن حميد، والكبيسي، صبحي أفندي. الوسائل الإقتصادية في التعايش مع غير المسلمين في الفقه الإسلامي، ص٣٢٤.

[٥] ينظر: أحمد، أحمد عادلي العومي. التعايش السلمي مع غير المسلمين من منظور عقدي، ص١٥٣٢-١٥٣٣.

[٦] يُنظر: الزحيلي، وهبة بن مصطفى. التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، ص٤٤٣.

[٧] يُنظر: الخطيب، محمد محمد عبد اللطيف. أوضح التفاسير، ١/ ٤٠٢.

[٨] يُنظر: ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر الدمشقي. تفسير القرآن العظيم، ٣٧٩/٣.

[٩] يُنظر: السعدي، عبد الرحمن بن ناصر. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، ص١١٥.

[١٠] ينظر: نخبة من العلماء. التفسير الميسر، ص٦٠.

[١١] ينظر: الطبري، محمد بن جرير. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ٣٢٦/٤.

[١٢] ينظر: السعدي، عبد الرحمن بن ناصر. مصدر سبق ذكره، ص٤٠٢.

[١٣] ينظر: الطبري، محمد بن جرير. مصدر سبق ذكره، ج٦، ص١٨٧؛ نخبة من العلماء. مصدر سبق ذكره، ص٢٥٨.

[١٤] أخرجه أبو داود في سننه. كتاب الخراج والإمارة، باب في تعشير أهل الذمة، برقم (٣٠٥٢)، ٦٥٨/٤.

[١٥] أخرجه البخاري في صحيحه. كتاب الجنائز، باب من قام لجنازة يهودي، برقم (١٣١١)، ٦٥٣/١.

[١٦] المصدر نفسه.

[١٧] أخرجه البخاري في صحيحه. كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه، برقم (١٣٥٦)، ٦٧١/١.

[١٨] ينظر: العسقلاني، أحمد بن حجر. فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٧٥/١٣.

[١٩] أخرجه البخاري في صحيحه. كتاب الهبة وفضلها، باب قبول الهدايا من المشركين، برقم (٢٦١٧)، ٥١٢/٢.

[٢٠] أخرجه البخاري في صحيحه. كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب الهدية للمشركين، برقم (٢٦٢٠)، ٥١٣/٢.

[٢١] أخرجه البخاري في صحيحه. كتاب الجهاد والسير، باب ما قيل في درع النبي والقميص في الحرب، برقم (٢٩١٦)، ٥٦/٣. وأحمد بن حنبل في مسنده، رقم (٣٤٠٩)، ٣٨٨/٥.

[٢٢] الفيومي، أبو محمد حسن بن علي بن سليمان البدر. فتح القريب المجيب على الترغيب والترهيب للإمام المنذري، ٨٧/٣.

[٢٣] أخرجه أبو داود في سننه. كتاب الأدب، باب كيف يشمَّت العاطس من أهل الذمة، برقم (٥٠٣٨)، ٣٨١/٧.

[٢٤] أخرجه البخاري في صحيحه. كتاب المغازي: قصة دوس والطفيل بن عمرو الدوسي، برقم (٤٣٩٢)، ٦٩٠/٣.

[٢٥] يُنظر: ابن هشام، عبد الملك. السيرة النبوية، ج١، ص٥٠٣؛ ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. أحكام أهل الذمة، ج٢، ص٤٧٩-٤٨٠؛ أبو شهبة، محمد بن محمد. السيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة، ج٢، ص٥٧-٥٩؛ السديري، توفيق بن عبد العزيز. الإسلام والدستور، ج١، ص١١٦؛ السُلَمي، محمد بن صامل،

وآخرون. صحيح الأثر وجميل العبر في السيرة النبوية، ص١٧٠؛ العازمي، موسى بن راشد. اللؤلؤ المكنون في سيرة النبي المأمون، ج٢، ص٢٠٤-٢٠٥.

[٢٦] يُنظر: الحديثي، عبدالله حسن حميد، والكبيسي، صبحي أفندي. مصدر سبق ذكره، ص٣٢٤، أحمد، أحمد عادلي العومي. مصدر سبق ذكره، ص١٥٣٢.

[٢٧] يُنظر: مؤمن، علي. إدارة التنوع الطائفي والقومي في العراق: رؤية في أزمة السلم الأهلي، ص١١٤-١١٨.

[٢٨] ينظر: عبد المجيد، عالية عبد الأمير. مفهوم التعايش السلمي وإسهامه في تحقيق الأمن المجتمعي: العراق بعد العام ٢٠٠٣م أنموذجًا، ص٣٠٢.

[٢٩] يُنظر: الحديثي، عبدالله حسن حميد، والكبيسي، صبحي أفندي. مصدر سبق ذكره، ص٣٥٨-٣٦٠.

[٣٠] يُنظر: الجابري، محمد عابد. الديموقراطية وحقوق الإنسان، ص٤٥-٤٨.

[٣١] يُنظر: ليبهارت، أرنت. الديمقراطية في المجتمعات المتعددة: دراسة مقارنة، ص٣٢-٣٥.

[٣٢] يُنظر: مسعد، نيفين عبد المنعم. الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، ص٦٧-٧٠.

[٣٣] يُنظر: ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. تاريخ ابن خلدون (المقدمة)، ص٣٦٣.

[٣٤] يُنظر: ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم. الاستقامة، ج٢، ص٢٤٧.

[٣٥] يُنظر: إبراهيم، سعد الدين. مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، ص١١٥.

[٣٦] يُنظر: الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد. الموافقات، ج٢، ص٢٦١.

[٣٧] يُنظر: السديري، توفيق بن عبد العزيز. مصدر سبق ذكره، ص١١٨-١٢٠؛ عجيل، عماد وكاع، واحميد، حازم صباح. التعايش السلمي بين المكونات الاجتماعية وأثره على الاستقرار السياسي في محافظة نينوى، ص١٠٨-١١٢.

[٣٨] يُنظر: كيمليكا، ويل. مواطنة التعددية الثقافية: نظرية ليبرالية لحقوق الأقليات، ص٥٤-٥٨.

[٣٩] يُنظر: سبع، سداد مولود. الهوية الوطنية وتعزيز التعايش السلمي في العراق، ص١١٥-١١٧.

[٤٠] يُنظر: الجابري، محمد عابد. المسألة الثقافية في الوطن العربي، ص٨٨-٩٢.

[٤١] يُنظر: ناصر، محمد عبد اللطيف. إدارة الصراع الثقافي والتعددية في الفكر السياسي المعاصر، ص١١٠-١١٤.

[٤٢] يُنظر: الزحيلي، وهبة بن مصطفى. حقوق الإنسان في الإسلام: دراسة مقارنة مع الإعلان العالمي والحقوق في الدستور، ص١٠٢-١٠٥.

[٤٣] يُنظر: حنفي، حسن. الدين والثورة في مصر: التعددية الثقافية والسلم الاجتماعي، ص٢١٥.

[٤٤] يُنظر: العلواني، طه جابر. أزمة الفكر المعاصر وأبعاد التعايش الحضاري، ص٧٣-٧٧.

[٤٥] يُنظر: الوردي، علي. دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ص٢٨٥-٢٨٨.

[٤٦] يُنظر: عامر، إبراهيم. الدين والسلطة والتعايش في العراق المعاصر، ص١٤٢-١٤٦.

[٤٧] يُنظر: الخيون، رشيد. أديان ومذاهب بالعراق، ص٣١٠-٣١٥.

[٤٨] يُنظر: الشهري، عبد الهادي بن محمد. مصدر سبق ذكره، ص٥٢-٥٤.

[٤٩] يُنظر: داود، هشام. العراق: الدولة، المجتمع، والدين في تحول، ص٨٩-٩٤.

[٥٠] يُنظر: حيدر، سعيد. المشهد الديني والسياسي في العراق بعد ٢٠٠٣، ص١٧٥-١٨٠.

[٥١] يُنظر: الكاظمي، عباس. دور المرجعيات الدينية في إدارة التحول السياسي في العراق (٢٠٠٣-٢٠١٨)، ص١١٠-١١٥.

[٥٢] يُنظر: عبد الجبار، فالح. المعاطس والطوائف: الدولة والمجتمع في العراق، ص٢٠٥-٢١٠.

[٥٣] يُنظر: العلاق، علي محمد جواد. الديمقراطية التوافقية وإدارة التنوع في العراق بعد عام ٢٠٠٣، ص١١٢.

[٥٤] يُنظر: الشمري، عامر حسن. إشكالية الاستقرار السياسي في العراق: دراسة في المعوقات والمقومات، ص٨٤-٨٥.

[٥٥] يُنظر: عبد الجبار، فالح. مصدر سبق ذكره، ص١٤٥.

[٥٦] يُنظر: عامر، إبراهيم. مصدر سبق ذكره، ص٢١٠-٢١١.

[٥٧] يُنظر: الكاظمي، العباس. إصلاح النظام السياسي وإدارة التنوع في العراق، ص٦٧.

[٥٨] يُنظر: حيدر، سعيد. مصدر سبق ذكره، ص١٥٣-١٥٤.

[٥٩] يُنظر: عامر، إبراهيم. مصدر سبق ذكره، ص٢٤٥؛ أحمد، أحمد عادلي العومي. مصدر سبق ذكره، ص١٥٣٤-١٥٣٥.

[٦٠] يُنظر: الشمري، عامر حسن. مصدر سبق ذكره، ص١١٨-١١٩.

[٦١] يُنظر: الكاظمي، العباس. إصلاح النظام السياسي وإدارة التنوع في العراق بعد عام ٢٠٠٣، ص٩٢.

[٦٢] يُنظر: عبد الجبار، فالح. مصدر سبق ذكره، ص٢٨٨-٢٨٩.

[٦٣] يُنظر: الخيون، رشيد. مصدر سبق ذكره، ص٤١٥.

[٦٤] يُنظر: العلاق، علي محمد جواد. مصدر سبق ذكره، ص١٤٠.

[٦٥] يُنظر: الكاظمي، العباس. إصلاح النظام السياسي وإدارة التنوع في العراق بعد عام ٢٠٠٣، ص١٠٥-١٠٦.

[٦٦] يُنظر: عبد الله، بدرية صالح. التعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، ص٢٣٥.

[٦٧] يُنظر: عبد الله، بدرية صالح. المصدر السابق، ص٢٣٦.

[٦٨] يُنظر: أبراهيم، سعد حميد. مصدر سبق ذكره، ص٣٧٨-٣٧٩.

قائمة المصادر والمراجع:

بعد القرآن الكريم.

اولاً: الكتب.

١.إبراهيم، سعد الدين. مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي. الطبعة الثانية. عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨م.

٢.ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم. الاستقامة. تحقيق: محمد رشاد سالم. الطبعة الأولى. المجلد الثاني. الرياض: منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٨٣م.

٣.ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. تاريخ ابن خلدون (المقدمة). الطبعة الثانية. بيروت: دار الفكر، ١٩٨٨م.

٤.ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. أحكام أهل الذمة. تحقيق: يوسف بن أحمد البكري وشاكر بن توفيق العاروري. المجلد الثاني. الدمام: رمادي للنشر، ١٩٩٧م.
٥.ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر الدمشقي. تفسير القرآن العظيم. تحقيق: حكمت بن بشير بن ياسين. الطبعة الأولى. بيروت: دار ابن الجوزي، ٢٠١٠م.
٦.ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب. الطبعة الثانية. المجلد الثالث. بيروت: دار صادر، ٢٠٠٥م.
٧.ابن هشام، عبد الملك. السيرة النبوية. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد. المجلد الأول. بيروت: دار الجيل، ١٩٩٠م.
٨.أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني. سنن أبي داود. تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل قره بللي. الطبعة الأولى. دمشق: دار الرسالة العالمية، ٢٠٠٩م.
٩.أبو شهبة، محمد بن محمد. السيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة. المجلد الثاني. دمشق: دار القلم، ١٩٩٢م.
١٠.البخاري، محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر). بيروت: دار طوق النجاة، ٢٠٠٢م.
١١.الجابري، محمد عابد. الديموقراطية وحقوق الإنسان. الطبعة الثانية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤م.
١٢.الجابري، محمد عابد. المسألة الثقافية في الوطن العربي. الطبعة الأولى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤م.
١٣.حنفي، حسن. الدين والثورة في مصر: التعددية الثقافية والسلم الاجتماعي. الطبعة الأولى. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٩م.
١٤.حيدر، سعيد. المشهد الديني والسياسي في العراق بعد ٢٠٠٣. الطبعة الأولى. عمّان: دار أزمنة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م.
١٥.الخطيب، محمد محمد عبد اللطيف. أوضح التفاسير. الطبعة السادسة. القاهرة: المطبعة المصرية ومكتبتها، ١٩٦٤م.
١٦.الخيون، رشيد. أديان ومذاهب بالعراق. الطبعة الثانية. أربيل: مدارك للنشر، ٢٠١٢م.
١٧.داود، هشام. العراق: الدولة، المجتمع، والدين في تحول. الطبعة الأولى. باريس/بيروت: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠١٩م.
١٨.الزحيلي، وهبة بن مصطفى. التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج. الطبعة الأولى. دمشق: دار الفكر، وبيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٩١م.
١٩.الزحيلي، وهبة بن مصطفى. حقوق الإنسان في الإسلام: دراسة مقارنة مع الإعلان العالمي والحقوق في الدستور. الطبعة الثانية. دمشق: دار الفكر، ١٩٩٧م.
٢٠.السديري، توفيق بن عبد العزيز. الإسلام والدستور. الطبعة الأولى. المجلد الأول. الرياض: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ٢٠٠٤م.

٢١.السعدي، عبد الرحمن بن ناصر. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان. تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق. الطبعة الثانية. بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٧م.
٢٢.السُلَمي، محمد بن صامل، وآخرون. صحيح الأثر وجميل العبر في السيرة النبوية. جدة: مكتبة دار الجدة، ٢٠١٠م.
٢٣.الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد. الموافقات. تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان. الطبعة الأولى. المجلد الثاني. عَمّان: دار ابن عفان، ١٩٩٧م.
٢٤.الشمري، عامر حسن. إشكالية الاستقرار السياسي في العراق: دراسة في المعوقات والمقومات. الطبعة الأولى. بغداد: بيت الحكمة، ٢٠١٩م.
٢٥.الطبري، محمد بن جرير. جامع البيان عن تأويل آي القرآن. تحقيق: أحمد محمد شاكر. الطبعة الأولى. بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠م.
٢٦.العازمي، موسى بن راشد. اللؤلؤ المكنون في سيرة النبي المأمون. المجلد الثاني. الكويت: المكتبة العامرية، ٢٠١٣م.
٢٧.عامر، إبراهيم. الدين والسلطة والتعايش في العراق المعاصر. الطبعة الأولى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧م.
٢٨.عبد الجبار، فالح. المعاطس والطوائف: الدولة والمجتمع في العراق. الطبعة الأولى. بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٨م.
٢٩.العسقلاني، أحمد بن حجر. فتح الباري شرح صحيح البخاري. الطبعة الأولى. المدينة المنورة: دار طيبة، ٢٠٠٢م.
٣٠.العلاق، علي محمد جواد. الديمقراطية التوافقية وإدارة التنوع في العراق بعد عام ٢٠٠٣. الطبعة الأولى. بغداد: ابن النديم للنشر والتوزيع، ٢٠١٥م.
٣١.العلواني، طه جابر. أزمة الفكر المعاصر وأبعاد التعايش الحضاري. الطبعة الأولى. واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦م.
٣٢.الفيومي، أبو محمد حسن بن علي بن سليمان البدر. فتح القريب المجيب على الترغيب والترهيب للإمام المنذري. تحقيق: محمد إسحاق آل إبراهيم. الطبعة الأولى. الرياض: المُحقِّق، ٢٠١٨م.
٣٣.الكاظمي، عباس. إصلاح النظام السياسي وإدارة التنوع في العراق. الطبعة الأولى. بغداد: مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢١م.
٣٤.الكاظمي، عباس. دور المرجعيات الدينية في إدارة التحول السياسي في العراق (٢٠٠٣-٢٠١٨). الطبعة الأولى. بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٢٠م.
٣٥.كيمليكا، ويل. مواطنة التعددية الثقافية: نظرية ليبرالية لحقوق الأقليات. ترجمة: عبد الكريم ناصيف. الطبعة الأولى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦م.
٣٦.ليبهارت، أرنت. الديمقراطية في المجتمعات المتعددة: دراسة مقارنة. ترجمة: حسني زينة. الطبعة الأولى. بيروت: معهد للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٦م.

٣٧.مجمع اللغة العربية. المعجم الوسيط. الطبعة الخامسة. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٤م.
٣٨.مجموعة من أساتذة معهد الفلسفة بأكاديمية العلوم السوفيتية. مشكلة الحرب والسلام. ترجمة: شوقي جلال وسعد رحمي. الطبعة الأولى. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ٢٠٠٣م.
٣٩.مسعد، نيفين عبد المنعم. الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي. الطبعة الأولى. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٨م.
٤٠.مؤمن، علي. إدارة التنوع الطائفي والقومي في العراق: رؤية في أزمة السلم الأهلي. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩م.
٤١.ناصر، محمد عبد اللطيف. إدارة الصراع الثقافي والتعددية في الفكر السياسي المعاصر. الطبعة الأولى. القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٥م.
٤٢.نخبة من العلماء. التفسير الميسر. الطبعة الثانية. المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ٢٠٠٩م.
٤٣.الوردي، علي. دراسة في طبيعة المجتمع العراقي. الطبعة الثانية. بغداد: مطبعة العاني، ١٩٦٥م (إعادة طبع: دار الحكمة، لندن، ١٩٩٤م).

ثانياً: المجلات والدوريات العلمية:

١.أبراهيم، سعد حميد. (٢٠٢٣). "التعايش السلمي في الفكر الغربي والإسلامي المعاصر "دراسة مقارنة". مجلة قضايا سياسية، (جامعة النهرين)، العدد (٧٤).
٢.أحمد، أحمد عادلي العومي. (٢٠٢٥). "التعايش السلمي مع غير المسلمين من منظور عقدي". مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بأسوان، (جامعة الأزهر)، العدد (٨).
٣.الحديثي، عبد الله حسن حميد، والكبيسي، صبحي أفندي. (٢٠١٢). "الوسائل الاقتصادية في التعايش مع غير المسلمين في الفقه الإسلامي". مجلة مداد الآداب، (الجامعة العراقية – كلية الآداب)، المجلد (٢)، العدد (٣).
٤.سبع، سداد مولود. (٢٠١٧). "الهوية الوطنية وتعزيز التعايش السلمي في العراق". مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، (جامعة بغداد)، العدد (٦٨).
٥.الشهري، عبد الهادي بن محمد. (٢٠٢٢). "التعايش والتسامح مع غير المسلمين: دراسة استنباطية تطبيقية على الأنظمة السعودية". مجلة الحكمة للدراسات الإسلامية، المجلد (٩)، العدد (٢).
٦.عبد الله، بدرية صالح. (٢٠٢١). "التعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣". مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، (الجامعة العراقية)، العدد (١١).
٧.عبد المجيد، عالية عبد الأمير. (٢٠٢٥). "مفهوم التعايش السلمي وإسهامه في تحقيق الأمن المجتمعي: العراق بعد عام ٢٠٠٣م أنموذجًا". المجلة السياسية الدولية، (الجامعة المستنصرية)، العدد (٦٥).
٨.عجيل، عماد وكاع، واحميد، حازم صباح. (٢٠٢٣). "التعايش السلمي بين المكونات الاجتماعية وأثره على الاستقرار السياسي في محافظة نينوى". مجلة العلوم السياسية، (جامعة بغداد)، العدد (٦٥).

List of sources and references:

After the Holy Quran.

First: Books.

1.Ibrahim, Saad al-Din. The Future of Society and the State in the Arab World. Second Edition . Amman: Arab Thought Forum, 1988.

2.Ibn Taymiyyah ،Taqi al-Din Ahmad ibn Abd al-Halim. Al-Istiqamah. Edited by: Muhammad Rashad Salim . First Edition . Volume Two. Riyadh: Publications of Imam Muhammad ibn Saud Islamic University, 1983.

3.Ibn Khaldun, Abd al-Rahman ibn Muhammad. The History of Ibn Khaldun (The Introduction). Second Edition . Beirut: Dar al-Fikr, 1988.

4.Ibn Qayyim al-Jawziyya, Muhammad ibn Abi Bakr. The Rulings Concerning the People of the Covenant. Edited by: Yusuf ibn Ahmad al-Bakri and Shakir ibn Tawfiq al-Aruri . Volume Two. Dammam: Ramadi Publishing, 1997.

5.Ibn Kathir, Abu al-Fida Ismail ibn Umar al-Dimashqi. Tafsir al-Qur'an al-'Azim. Edited by :Hikmat ibn Bashir ibn Yasin . First Edition . Beirut: Dar Ibn al-Jawzi, 2010.

6.Ibn Manzur ،Muhammad ibn Mukarram. Lisan al-Arab. Second edition . Volume 3. Beirut: Dar Sader, 2005.

7.Ibn Hisham, Abd al-Malik. The Biography of the Prophet. Edited by: Taha Abd al-Raouf Saad . Volume One. Beirut: Dar al-Jeel, 1990 AD.

8.Abu Dawud ،Sulayman ibn al-Ash'ath al-Azdi al-Sijistani . Sunan Abi Dawud. Edited by :Shu'ayb al-Arna'ut and Muhammad Kamil Qara Balli . First Edition . Damascus :Dar al-Risalah al-'Alamiyyah, 2009 CE.

9.Abu Shahba ،Muhammad ibn Muhammad. The Prophetic Biography in Light of the Qur'an and Sunnah. Volume Two. Damascus: Dar al-Qalam, 1992.

10.Al-Bukhari, Muhammad ibn Ismail. Sahih al-Bukhari (The Abridged Authentic Collection of Narrated Hadiths). Beirut: Dar Tawq al-Najat, 2002.

11.Al-Jabri, Muhammad Abed. Democracy and Human Rights. Second Edition . Beirut :Center for Arab Unity Studies, 2004.

12.Al-Jabiri, Muhammad Abed. The Cultural Question in the Arab World .First Edition . Beirut: Center for Arab Unity Studies, 1994.

13.Hanafi, Hassan. Religion and Revolution in Egypt: Cultural Pluralism and Social Peace .Edition First . Cairo: Madbouli Library, 1989.

14.Haider, Saeed. The Religious and Political Scene in Iraq after 2003 .First Edition . Amman: Azmina Publishing and Distribution House, 2009.

15.Al-Khatib, Muhammad Muhammad Abd al-Latif. The Clearest Interpretations. Sixth Edition . Cairo: Egyptian Press and Library, 1964.
16.Al-Khayoun , Rashid. Religions and Sects in Iraq. Second Edition . Erbil :Madarek Publishing, 2012.
17.Daoud, Hisham. Iraq: State, Society and Religion in Transition. First Edition . Paris/Beirut: Institute for Arab Research and Studies, 2019.
18.Al-Zuhayli , Wahba bin Mustafa. Al-Tafsir Al-Munir fi Al-Aqidah wa Al-Shari'ah wa Al-Manhaj. First Edition . Damascus: Dar Al-Fikr, and Beirut :Dar Al-Fikr Al-Mu'asir, 1991 AD.
19.Al-Zuhayli , Wahba bin Mustafa. Human Rights in Islam: A Comparative Study with the Universal Declaration and Rights in the Constitution. Second Edition . Damascus: Dar al-Fikr, 1997.
20.Al-Sudairi, Tawfiq bin Abdul Aziz. Islam and the Constitution .First edition . Volume First . Riyadh: Ministry of Islamic Affairs ،Endowments, Call and Guidance, 2004 AD.
21.Al-Saadi, Abd Al-Rahman ibn Nasir. Taysir al-Karim al-Rahman fi Tafsir Kalam al-Mannan. Edited by: Abd al-Rahman ibn Mu'alla al-Luwayhiq . Second Edition . Beirut: Al-Risalah Foundation, 2007.
22.Al-Sulami, Muhammad bin Samil, and others. Authentic Narrations and Beautiful Lessons in the Prophetic Biography. Jeddah: Dar Al-Jiddah Library.٢٠١٠ ،
23.Al-Shatibi, Ibrahim ibn Musa ibn Muhammad. Al-Muwafaqat. Edited by: Mashhur ibn Hasan Al Salman . First Edition . Volume Two. Amman: Dar Ibn Affan, 1997.
24.Al-Shammari, Amer Hassan. The Problem of Political Stability in Iraq :A Study of Obstacles and Foundations. First Edition . Baghdad: House of Wisdom.٢٠١٩ ،
25.Al-Tabari, Muhammad ibn Jarir. Jami' al-Bayan 'an Ta'wil Ayi al-Qur'an. Edited by: Ahmad Muhammad Shakir . First Edition . Beirut :Al-Risalah Foundation, 2000 AD.
26.Al-Azmi, Musa bin Rashid. The Hidden Pearl in the Biography of the Trusted Prophet. Volume Two. Kuwait: Al-Amiriya Library, 2013.
27.Amer, Ibrahim. Religion, Power and Coexistence in Contemporary Iraq .First Edition . Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2017.
28.Abdul Jabbar, Falih. Sects and Sects: State and Society in Iraq. First Edition . Beirut: Dar Al-Farabi, 2018.
29.Al-Asqalani, Ahmad ibn Hajar. Fath al-Bari Sharh Sahih al-Bukhari .First Edition . Madinah: Dar Tayyiba, 2002.

30.Al-Alaq, Ali Muhammad Jawad. Consociational Democracy and the Management of Diversity in Iraq after 2003. First Edition . Baghdad: Ibn Al-Nadim Publishing and Distribution, 2015.
31.Al-Alwani , Taha Jaber. The Crisis of Contemporary Thought and the Dimensions of Civilizational Coexistence. First Edition . Washington: The International Institute of Islamic Thought, 1996.
32.Al-Fayumi, Abu Muhammad Hasan ibn Ali ibn Sulayman al-Badr. Fath al-Qarib al-Mujib 'ala al-Targhib wa al-Tarhib li al-Imam al-Mundhiri. Edited by: Muhammad Ishaq Al Ibrahim . First Edition . Riyadh . The Investigator, 2018.
33.Al-Kadhimi, Abbas. Reforming the Political System and Managing Diversity in Iraq. First Edition . Baghdad: Al-Nahrain Center for Strategic Studies, 2021.
34.Al-Kadhimi, Abbas. The Role of Religious Authorities in Managing Political Transition in Iraq (2003-2018). First Edition . Baghdad: Bayt al-Hikma, 2020.
35.Kymlicka , Weil. Multicultural Citizenship: A Liberal Theory of Minority Rights. Translated by Abdul Karim Nassif . First Edition . Beirut :Center for Arab Unity Studies, 2006.
36.Lijphart , Arendt. Democracy in Plural Societies: A Comparative Study .Translated by: Hosni Zeina . First Edition . Beirut: Institute for Strategic Studies , 2006.
37.The Arabic Language Academy. The Concise Dictionary. Fifth Edition . Cairo :Al-Shorouk International Library, 2004.
38.A group of professors from the Institute of Philosophy, Soviet Academy of Sciences. The Problem of War and Peace. Translated by Shawqi Jalal and Saad Rahmi . First Edition . Cairo: Dar al-Thaqafa al-Jadida, 2003.
39.Mosaad, Nevin Abdel Moneim. Minorities and Political Stability in the Arab World. First Edition . Cairo: Egyptian Renaissance Library, 1988.
40.Momen, Ali. Managing Sectarian and National Diversity in Iraq: A Vision of the Civil Peace Crisis. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies, 2019.
41.Nasser, Muhammad Abdul Latif. Managing Cultural Conflict and Pluralism in Contemporary Political Thought. First Edition . Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi.٢٠١٥ ،
42.A selection of scholars. The Simplified Interpretation. Second Edition . Madinah: King Fahd Complex for Printing the Holy Qur'an, 2009.
43.Al-Wardi, Ali. A Study of the Nature of Iraqi Society. Second Edition . Baghdad: Al-Ani Press, 1965 (Reprinted by: Dar Al-Hikma, London, 1994.(

Second: Journals Scientific journals:

1.A. Ibrahim, Saad Hamid. (2023" .(Peaceful Coexistence in Contemporary Western and Islamic Thought : A Comparative Study ".Journal of Political Issues, (Al-Nahrain University), Issue (74. (

2.Ahmed, Ahmed Adly Al-Awmi . (2025 " .(Peaceful coexistence with non-Muslims from a doctrinal perspective ."Journal of the Faculty of Islamic and Arabic Studies for Boys in Aswan, (Al-Azhar University), Issue (8. (

3.Al-Hadithi, Abdullah Hassan Hamid, and Al-Kubaisi, Subhi Afandi .(٢٠١٢) . "Economic means of coexistence with non-Muslims in Islamic jurisprudence ".Madad Al-Adab Journal, (Iraqi University - College of Arts), Volume (2), Issue. (٣)

4.Saba, Sadad Mawloud. (2017 " .(National Identity and the Promotion of Peaceful Coexistence in Iraq ." Center for Strategic and International Studies . (University of Baghdad) , Issue (68. (

5.Al-Shahri, Abdulhadi bin Muhammad . (2022" .(Coexistence and Tolerance with Non-Muslims: An Applied Deductive Study on Saudi Systems ."Al-Hikmah Journal for Islamic Studies , Volume (9), Issue (2.(

6.Abdullah, Badriya Saleh. (2021" .(Peaceful Coexistence in Iraq after 2003 ." Journal of the College of Law and Political Science, (Iraqi University), Issue (11. (

7.Abdul Majeed, Alia Abdul Amir. (2025" .(The concept of peaceful coexistence and its contribution to achieving community security: Iraq after ٢٠٠٣ as a model ". International Political Journal, (Al-Mustansiriya University), Issue (65.(

8.Ajil, Imad Wakaa, and Ahmeed, Hazem Sabah. (2023" .(Peaceful coexistence among social components and its impact on political stability in Nineveh Governorate ."Journal of Political Science, (University of Baghdad ،(Issue (65. (